

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



E-ISSN : 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

Qadaya siyasiyyat

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين

كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٦
Issue 86

تموز - اب - ايلول / ٢٠٢٦
Jul. - Aug. - Sept. / 2026



قضايا سياسية Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P-ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
<http://pissue.iq>

مدير التحرير

أ.م.د. محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية.
جامعة كركوك - قسم العلوم السياسية .
جامعة البصرة - كلية القانون
جامعة ميسان - كلية العلوم السياسية.
جامعة الاسكندرية - مصر
الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان

الفريق الفني والاداري

د. زهراء كريم جاسم
متابعة الابحاث

مدير . فرح سهيل
الشؤون الادارية والمالية

مبرمج . رؤى عبد الحسين
ادارة الموقع الالكتروني

أ.د. حذام بدر
تدقيق اللغة العربية

م.د. مصطفى صادق عواد
ادارة صفحات التواصل

م.د. محمد مجيد حسين
ابحاث طلبة الدراسات العليا

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
 1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabicتقدم عبر المنصة الالكترونية للمجلة على الرابط :
<https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions>
- 2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- 3. أن تعتمد الترتيب العشري للعناوين الأساسية والفرعية أو التصنيف المعياري العام.
- 4. يرفق مع كل بحث أو دراسة ملخصين (أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
- 5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية -جامعة النهرين.
- 6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهده .
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولا تعبر عن رأي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيئة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الإلكتروني

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

E-ISSN 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1.	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية منذ العام 2021 أ.د. خضر عباس عطوان د. نازدار علاء الدين نجم الدين	20_1
2.	أزمات غرب آسيا: قراءة في التحالفات والترتيبات الاقتصادية والسياسية لإعادة رسم خرائط المنطقة بعد عام 2023 أ.م.د. نسرين فالح حسن	43_21
3.	التنافس الحزبي على نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2020 أ.م. د. لارا حسين علي	60_44
4.	الأهمية الاستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى في الإدراك الأمريكي أ.م.د. سند وليد سع	80_61
5.	الاتحاد الأوروبي والهجرة: بين المصالح الاقتصادية والحفاظ على القيم الأوروبية د. زكرياء حلوي	110_81
6.	السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003 م. د. علي رسول المسعودي	132_111
7.	تأثير الواقع السياسي في بناء السياسة القضائية للمحكمة الدستورية العليا في مصر م.د. اسامه فائق عبد الرسول	150_133
8.	الاستراتيجية الأمريكية للمحافظة على الهيمنة الدولية م.د. معمر جليل مكطوف	173_151
9.	الهجانة في تشكل النظم السياسية الديمقراطية: دراسة في المفهوم وآليات التكوين م. د. ياسر علي حداد	192_174
10.	أثر متغير الطاقة في التنافس الأمريكي - الصيني م. نهلة إسماعيل إبراهيم	207_193
11.	المتغيرات المناخية وتأثيرها في السياسة العالمية اتفاقيات باريس انموذجاً م.م. رسل احسان خليل	234_208
12.	ريادة الأعمال والشركات الناشئة في العراق بعد العام 2020 التحديات والفرص المستقبلية م. م سالي موفق عبد الحميد حبيب	252_235

السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003 ▽

British Political Behaviour Towards Iraq after 2003

Dr. Ali Rasool AL-Masoodi

م د . علي رسول المسعودي

الملخص:

يرتبط العراق وبريطانيا بعلاقات تاريخية سياسياً واقتصادياً وسترategicياً تمتد الى ما قبل تأسيس الدولة الحديثة في عام 1921، تأرجحت هذه العلاقات ما بين كونها علاقات شراكة استراتيجية الى علاقات تبادل منفعة ومصالح مشتركة الى علاقات عداء وصراع، وفي اطار ذلك تأرجح السلوك السياسي البريطاني تجاه العراق، وبعد الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق في عام 2003 إعادة بريطانيا حساباتها لضمان استمرار تحقيق مصالحها المتصاعدة خصوصاً ما بعد البريكسيت في الشرق الأوسط عموماً وتجاه العراق على وجه الخصوص، وبهدف دراسة السلوك السياسي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003، سنركز على دراسة الأطر العامة لدراسة السلوك السياسي الخارجي تجاه العراق، سواء أكانت المبادئ التي تحكم طبيعة العلاقات السياسية أم أيقاعات الفعل على ارض الواقع، التي ارتبطت بمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تخص الشأن البريطاني، كما سعى البحث الى دراسة اهداف السياسة الخارجية البريطانية خصوصاً مع تصاعد الصراع الدولي بين القوى الغربية وروسيا الاتحادية والصين لتغيير او استمرار النظام الدولي القائم على القواعد الراهن، الامر الذي شكل حافزاً لسلوك صانع القرار السياسي البريطاني لتعزيز علاقاته مع العراق.

يشير الواقع الى استحواد المجال الاقتصادي لاسيما قطاع الطاقة، والاستثمارات، يليه المجال الأمني خصوصاً مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية الى دول اوربا، على الأولوية في اهتمامات الجانب البريطاني تجاه العراق خلال المرحلة ما بعد 2003، وقد حقق هذا التوجه تطوير للعلاقات العراقية البريطانية وذلك في اطار تكامل السياسات بين بريطانيا والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، مما يعكس جانب من الثوابت الإيجابية للسلوك البريطاني تجاه العراق منذ عام 2003 وحتى الوقت الحاضر.

الكلمات المفتاحية: العراق، بريطانيا، السلوك السياسي البريطاني، اهداف السياسة الخارجية البريطانية، مؤسسات صنع القرار البريطاني.

Abstract:

This study explores British political behavior toward Iraq after 2003, focusing on how the UK recalibrated its approach to protect its strategic interests in the region, especially post-Brexit. It

تاريخ النشر: 2026 / 6 / 30

تاريخ القبول: 2026 / 5 / 12

تاريخ التقديم : 2026/3/15

* دبلوماسي / وزارة الخارجية العراقية ali_almasoodi@yahoo.com

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

examines the internal and external factors shaping this behavior, including broader global dynamics such as the rivalry between Western powers and rising actors like Russia and China. Key areas of British focus include the energy sector, investment, counterterrorism, and migration control. These priorities have shaped a cooperative yet interest-driven relationship with Iraq, in coordination with U.S. policy in the Middle East.

Key Words: British, Iraq, Goals of British Policy, British Foreign Policy Making

المقدمة

يُعد العراق من الدول التي احتفظت بموقع مهم في الإدراك الاستراتيجي البريطاني في الشرق الأوسط، بحكم موقعه الجغرافي واتصاله ببيئة الخليج والشرق العربي، فضلاً عن موارده الطبيعية ودوره في توازنات القوى الإقليمية، وقد اكتسبت العلاقة العراقية - البريطانية بعد عام 2003 خصائص جديدة، إذ انتقلت من الانخراط العسكري المباشر في إطار التحالف الذي قادته الولايات المتحدة إلى أنماط أكثر تنوعاً من الانخراط الدبلوماسي والأمني والاقتصادي والتنموي والثقافي، ومن ثم فإن دراسة السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق لا تقتصر على رصد المواقف والقرارات، وإنما تتطلب الكشف عن الأهداف التي وجهت هذا السلوك، والمؤسسات والفاعلين الذين أسهموا في صياغته، والآليات التي حُوِّلت بها المدخلات والمصالح إلى قرارات وممارسات فعلية. وتكتسب دراسة المرحلة الممتدة من عام 2003 إلى الوقت الراهن أهمية إضافية بسبب تغير البيئة التي تحركت فيها بريطانيا، فقد تزامنت بداية المرحلة مع الحرب على العراق وما ترتب عليها من التزامات سياسية وأمنية، ثم ظهرت تحديات الإرهاب وعدم الاستقرار الإقليمي، وصولاً إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وإعادة تعريف موقعها الدولي ضمن مفهوم (بريطانيا العالمية) وفي الوقت نفسه شهد النظام الدولي تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة والصين وروسيا، بما انعكس على حسابات بريطانيا في الشرق الأوسط، وعلى طبيعة انخراطها في العراق، وتفيد الأدبيات التي تناولت التحولات البريطانية بعد البريكست بأن استعادة حرية الحركة الخارجية وتوسيع الشراكات الاقتصادية والأمنية أصبحتا من القضايا الحاضرة في التفكير البريطاني تجاه المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، ومنها الشرق الأوسط. خميس، والطيار، 2021، ص 279؛ راشد، 2023، ص 3؛ Rizzi, (2025)

ولا ينطلق البحث من افتراض أن السلوك البريطاني كان ثابتاً طوال المرحلة، بل يتعامل معه بوصفه سلوكاً متغيراً تبعاً لتحول المدخلات والبيئة المحيطة، فمرحلة 2003 وما بعدها اتسمت بالتدخل العسكري وإدارة تداعيات الحرب، في حين اتجه السلوك لاحقاً إلى خفض الوجود العسكري المباشر وتوسيع أدوات التعاون السياسي والأمني، ثم عاد الانخراط العسكري في إطار محاربة تنظيم داعش بعد عام 2014، قبل أن تتعزز في السنوات

الأخيرة أدوات الحوار الاستراتيجي والشراكة الاقتصادية والأمنية، وبذلك تسمح الدراسة بتمييز عناصر الاستمرار عن عناصر التغير في السلوك البريطاني تجاه العراق.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من ثلاثة اعتبارات مترابطة، الأول علمي، ويتمثل في محاولة الانتقال من الوصف العام للعلاقات العراقية - البريطانية إلى تحليل السلوك الخارجي البريطاني من خلال ربط الأهداف بالمؤسسات والآليات، والثاني تفسيري، ويتمثل في اختبار العلاقة بين المدخلات التي تؤثر في القرار البريطاني وبين المخرجات الفعلية تجاه العراق، مع رصد التغذية الراجعة التي أسهمت في تعديل السلوك عبر الزمن، والثالث عملي، ويتمثل في بيان مجالات التعاون والتباين في العلاقة العراقية - البريطانية بما يساعد على فهم طبيعة المصالح المتبادلة وحدودها.

اشكالية البحث: تتمثل مشكلة البحث في محاولة تفسير طبيعة السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003، في ظل التحولات التي شهدتها البيئة الدولية والإقليمية والبريطانية، ولاسيما الحرب على العراق، وتصاعد التهديدات الأمنية، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتوجهها نحو تعزيز حضورها الدولي في إطار مشروع (بريطانيا العالمية) كما اسلفنا القول، وعليه يتمثل السؤال الرئيس للبحث في: ما طبيعة السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003، وما أهدافه، ومن هم أبرز الفاعلين والمؤسسات المؤثرة في صنعه، وما الآليات التي جرى من خلالها تفعيله؟ ويتفرع عن ذلك عدد من الأسئلة: ما أهم المدخلات الدولية والإقليمية والداخلية التي أثرت في السلوك البريطاني؟ وكيف أسهمت المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في عملية صنع القرار؟ وكيف انعكست الأهداف البريطانية على الأدوات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية المستخدمة تجاه العراق؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003 تشكل بفعل تفاعل المصالح الاستراتيجية البريطانية مع البيئة الدولية والإقليمية والداخلية، وأن التحالف البريطاني - الأمريكي كان أحد المحددات المهمة في اتجاهاته، مع تفاوت درجة تأثيره باختلاف المرحلة الزمنية، كما يفترض البحث أن تغير أدوات السلوك البريطاني من التدخل العسكري المباشر إلى مزيج من الأدوات الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية والثقافية لا يعني انقطاع المصالح الاستراتيجية، بل يعكس إعادة تكييف الوسائل مع تغير البيئة والقيود المحيطة بصانع القرار.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1. تحديد أبرز أهداف السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003 .
2. تحديد أهم المؤسسات والفاعلين الرسميين وغير الرسميين المؤثرين في صناعة القرار البريطاني تجاه العراق.

3. تحليل الآليات والأدوات التي استخدمتها بريطانيا في تفعيل سلوكها السياسي تجاه العراق.
4. تفسير عناصر الاستمرار والتغير في هذا السلوك في ضوء التحولات الدولية والإقليمية والبريطانية.
5. اختبار الفرضية من خلال الربط بين المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية الراجعة بدلاً من الاكتفاء بالوصف.

حدود البحث: تتمثل الحدود الموضوعية للبحث في دراسة السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق من حيث الأهداف والمؤسسات والآليات، مع التركيز على الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، أما الحدود الزمانية فتبدأ من عام 2003، بوصفه عاماً مفصلياً في إعادة تشكيل العلاقة، وتمتد إلى الوقت الراهن الذي تغطيه المصادر الأصلية للبحث، ولاسيما التطورات المرتبطة بالحوار الاستراتيجي والشراكة العراقية . البريطانية في عامي 2023 و 2025، وتتمثل الحدود المكانية في بريطانيا والعراق، مع الاستعانة بالبيئة الدولية والإقليمية كلما كانت مؤثرة بصورة مباشرة في تفسير السلوك محل الدراسة.

منهج البحث وأداته التحليلية: اعتمد البحث منهج التحليل النظامي، مع الاستفادة من المنهج الوصفي التحليلي عند عرض الوقائع والوثائق، ولا يقتصر استخدام التحليل النظامي هنا على تعريف المدخلات والمخرجات بصورة نظرية، بل يُطبّق على الحالة العراقية من خلال أربع مراحل مترابطة: أولاً، تحديد المدخلات التي تمثل الضغوط والمصالح والتهديدات التي دخلت إلى عملية صنع القرار البريطاني، ثانياً: تحليل عملية التحويل داخل المؤسسات والفاعلين البريطانيين، ثالثاً: رصد المخرجات في صورة قرارات ومواقف وأدوات وسياسات تجاه العراق، ورابعاً: متابعة التغذية الراجعة الناتجة عن آثار تلك السياسات والأحداث اللاحقة وكيف أسهمت في تعديل السلوك. وبذلك تُعامل الحرب عام 2003، وتساعد الإرهاب، والحاجة إلى أمن الطاقة، والتحولات المرتبطة بالبريكست، والتنافس الدولي، والعلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة بوصفها مدخلات أو محددات، في حين تمثل الحكومة ورئيس الوزراء ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والبرلمان والأجهزة الأمنية والفاعلون غير الرسميين جزءاً من عملية التحويل، أما المخرجات فتشمل المشاركة العسكرية، والدعم السياسي، والتعاون الأمني، والحوار الاستراتيجي، والعلاقات الاقتصادية والثقافية، وتتمثل التغذية الراجعة في الخبرة التي راكمتها بريطانيا من نتائج تدخلها العسكري، وتغير طبيعة التهديد الإرهابي، وتغير البيئة السياسية العراقية، وخروجها من الاتحاد الأوروبي، وما ترتب على ذلك من إعادة ضبط للأدوات المستخدمة.

هيكل البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور : يتناول المحور الأول أهداف السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق، ويبحث المحور الثاني المؤسسات والفاعلين المؤثرين في صنع القرار، بينما يركز المحور الثالث على آليات وأدوات تفعيل السلوك البريطاني، ويسبق ذلك تطبيق تحليلي لمنهج التحليل النظامي، وتُربط النتائج النهائية بما أسفرت عنه المحاور الثلاثة من أدلة ومؤشرات.

أولاً: أهداف السلوك السياسي الخارجي البريطاني وانعكاساته تجاه العراق

ارتبطت أهداف السياسة الخارجية البريطانية تجاه العراق بمحددات داخلية وخارجية، فالسياسة الخارجية لا تبني من فراغ بل تستند الى محدّدات استراتيجية ومؤسسية وقيمية تحدّد مجالات الاهتمام ونوع التدخل وحدوده ارتبطت بالبيئة الداخلية البريطانية والعراقية، فضلاً عن ارتباطها بالبيئة الخارجية المتغيرة، لاسيما بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، إذ باتت أكثر حرية في رسم سياساتها الخارجية والدفاعية تجاه الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وهي المناطق التي تشكل مرتكزات لهذه السياسات كونها الأهم لجهة المصالح الاقتصادية البريطانية وبالتالي بناء نفوذ عليها، (خميس، والطيار، 2021، 279).

إن السلوك السياسي البريطاني بدء مرحلة جديدة في عام 2003 نتيجة مشاركتها في الحرب الوقائية التي شنتها الولايات المتحدة على العراق ووجودها العسكري الى جانب تواجد القوات الأمريكية وتزايد التنافس الصيني والروسي، فضلاً عن التحولات التي يشهدها العالم في ظل استمرار الحرب الأوكرانية الروسية وتوسعها، والصراع في منطقة الشرق الأوسط، وإزاء ما تقدم، دعت بريطانيا الى تعزيز الاستقرار والتنمية في العراق والحفاظ على سيادته وأمنه، فقد اكدت وزارة الخارجية استعدادها لبذل كافة الجهود الممكنة من اجل مساعدة العراق، إذ اوضح وزير الخارجية البريطاني الاسبق كليفرلي خلال الحوار الاستراتيجي البريطاني العراقي على دعم أمن العراق واستقراره وسيادته (Foreign, Commonwealth & Development Office, Second UK-Iraq Strategic Dialogue, 2023)

ويمكن اجمال اهم الاهداف التي تسعى اليها بريطانيا من العراق فيما يلي:

1_ الاهداف السياسية والامنية: إن رغبة بريطانيا في اعادة تموضعها كقوة عالمية لا اوروبية فقط كما جاء في مراجعة السياسة الخارجية والدفاعية البريطانية في عام 2021 لضمان موقعها في توازنات القوى الدولي، (Government of UK, 2021, p12) واستمرار تميز علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة بوصفها قوة اوروبية تحظى بميزات مواجهة النفوذ الالمانى والروسي، (Hill, 2003, p218)، إعاد تركيز استراتيجيتها نحو تحقيق متطلبات يحظى الجانب السياسي والامن بأهمية كبيرة في ادراك صانع القرار السياسي البريطاني، إذ تنتظر الحكومة البريطانية الى العراق بوصفه حجر الاساس في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي خصوصاً، فضلاً عن دوره في حفظ التوازن الاقليمي نتيجة موقعه وعلاقاته من الجمهورية الاسلامية في ايران وعلاقاته مع الدول العربية، (ال شهابنة، 2018، ص162) لذلك اعربت الحكومة البريطانية عن دعمها للعملية السياسية في العراق عبر دعم بناء المؤسسات العراقية، ورغبتها تعزيز علاقتها مع العراق عبر تبادل وجهات النظر حيال القضايا الاقليمية والدولية في اطار حوار استراتيجي سنوي يعقد بين

البلدين كآلية من اليات التفاعل الثنائي، (وزارة الخارجية البريطانية، 2023) انبثق عنه توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية في شهر كانون الثاني عام 2025. (سفارة العراق في لندن، 2026، ص 26).

اما على المستوى الامني فتتمحور اولويات بريطانيا في منطقة الشرق الاوسط بمكافحة الارهاب والهجرة غير الشرعية، اذ تشارك في التحالف الدولي لمحاربة عصابات داعش الارهابية، مما يجعلها تعمل بشكل وثيق مع العراق سواء من خلال تبادل المعلومات الاستخبارية والامنية وتدريب قواته الامنية فضلاً عن مشاركتها في حربه ضد تلك العصابات ابان احتلالها لثلث العراق، وعلى مستوى مكافحة الهجرة غير الشرعية التي اتقلت كاهل الحكومة البريطانية وسببت لها العديد من المشاكل فأنها تسعى بشكل وثيق مع دول منطقة الشرق الاوسط سيما العراق الى التعامل مع هذا التحدي لذلك وقع الجانبين اعلان النوايا الذي يتفق بموجبه كل من بريطانيا والعراق على اعادة المهاجرين الى العراق وتأهيلهم لاعادة بدء حياتهم في البلاد. (راشد، 2023، ص 3)

2_ الاهداف الاقتصادية والتجارية: في اطار سعي بريطانيا لاعادة تأثيرها كقوة عالمية لا اوروبية فقط مثل الاقتصاد في السياسة الخارجية هدفاً محورياً لاسيما بعد الخروج من الاتحاد الاوربي اذ اكدت مراجعة السياسة الخارجية والدفاعية لعام 2023 "Global Britain in a Competitive Age" على أن الاقتصاد والتجارة، منصة استراتيجية لدعم وتعزيز نفوذها الدبلوماسي، وشركاتها الأمنية، فضلاً عن دورها في ترسيخ قيم الحرية الاقتصادية، وبهذا الوصف يمثل الاقتصاد جزءاً من أدوارها الدولية وليس مجرد هدف.

ازاء ذلك سعت الى تنويع شركاتها الاقتصادية والتجارية في منطقة الشرق الاوسط خصوصاً دول الخليج العربي والعراق، اذ تهدف الى ان يصل حجم التبادل التجاري مع هذه المنطقة الى ترليون جنيه استرليني بحلول عام 2050 بحسب المسؤولين البريطانيين، وقد وقعت على اتفاقيات بقيمة 12 مليار جنيه استرليني مع العراق في اوائل عام 2025 في مجالات الاتصالات والبنى التحتية والربط الكهربائي، كما انها تسعى الى تحقيق ما يسمى بالامن الطاقوي البريطاني، لذلك استطاعت شركة BP البريطانية الحصول على عقود تطوير الحقول النفطية العراقية، مثل الاتفاق على إعادة تطوير أربعة حقول في كركوك بقدرة استثمارية قد تصل إلى نحو (25 مليار دولار اي ما يعادل أكثر من 20 مليار جنيه إسترليني) على مدى عمر المشروع، مع توقع زيادة الإنتاج وتوسيع نطاق استخراج الغاز المصاحب، وهو ما يعكس سعي بريطانيا لضمان تواجد شركاتها في قطاع الطاقة العراقي كجزء من سياستها الاقتصادية الخارجية، (شبكة المعلومات الدولية:

<https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/>)، وازاء ذلك،

يمكن القول، ان من اهم واكثر المحددات الداخلية تأثيراً في السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق، هو محدد التنمية الاقتصادية، اذ شكل المحدد الاكثر تأثيراً سيما مع تنامي الحاجة الى النفط والاسواق في توجه بريطانيا نحو العراق.

3_ الأهداف الثقافية: لا شك أن البعد الثقافي يمثل أحد المرتكزات المهمة في السياسة الخارجية البريطانية المعاصرة، إذ تنظر بريطانيا إلى الثقافة بوصفها أداة من أدوات القوة الناعمة القادرة على تعزيز النفوذ الدولي وتحقيق المصالح بعيدة المدى بوسائل غير عسكرية، ومن هذا المنطلق، سعت السياسة الخارجية البريطانية بعد عام 2003 إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الثقافية تجاه العراق، تمثلت في تعزيز جاذبية الثقافة البريطانية، ونشر اللغة الإنجليزية، وبناء علاقات طويلة الأمد مع النخب العراقية، فضلاً عن تحسين صورة بريطانيا بعد مشاركتها في الحرب، (Nye, 2004, p5) فقد سعت إلى نشر الثقافة البريطانية وتعزيز حضورها الفكري والمعرفي داخل المجتمع العراقي، إذ تُعد الثقافة وسيلة لإيجاد بيئة أكثر تقبلاً للدور البريطاني، وبناء صورة إيجابية عن بريطانيا بوصفها دولة تمتلك إرثاً حضارياً وتعليمياً مؤثراً، (Anholt, 2007, p74) كما هدفت بريطانيا إلى ترسيخ اللغة الإنجليزية في العراق، لكونها أداة مهمة للنفوذ الثقافي والمعرفي، حيث يساعد انتشار اللغة على تعزيز التواصل مع المؤسسات التعليمية والثقافية البريطانية، وخلق ارتباط طويل الأمد بالنموذج الغربي عموماً والبريطاني خصوصاً. (Crystal, 2003, p9)

ومن الأهداف الثقافية الأخرى، سعي بريطانيا إلى بناء نخب عراقية ذات ارتباط فكري وثقافي بها، من خلال دعم برامج التبادل الأكاديمي والمنح الدراسية والتعاون بين الجامعات، إذ تسهم هذه السياسات في تكوين شبكات علاقات ممتدة مع فئات أكاديمية وثقافية عراقية يمكن أن يكون لها تأثير مستقبلي في الحياة السياسية والاجتماعية، (Leonard, 2002, p48) وتجسد ذلك في برامج المنح الدراسية والشراكات الأكاديمية بين جامعات البلدين، وفي هذا الإطار، تعد المؤسسات التعليمية والثقافية البريطانية من أهم أدوات تحقيق هذا الهدف، لكونها تسهم في تعزيز التأثير البريطاني داخل المجتمع العراقي بصورة غير مباشرة.

كما هدفت بريطانيا إلى تحسين صورتها الدولية داخل العراق بعد عام 2003، خاصة في ظل الانتقادات التي واجهتها نتيجة مشاركتها في الحرب، لذلك جرى التركيز على الأنشطة الثقافية وبرامج الحوار والتعاون الثقافي بوصفها وسيلة لإعادة بناء الثقة وتخفيف آثار التدخل العسكري (Cull, 2009, p22). وارتبط بذلك هدف آخر يتمثل في تقديم بريطانيا بوصفها شريكاً ثقافياً وتنموياً، وليس مجرد قوة عسكرية أو سياسية، الأمر الذي يساعد في تعزيز قبول وجودها ودورها داخل العراق.

ومن ناحية أخرى، ارتبطت الأهداف الثقافية بالأهداف السياسية والاقتصادية، إذ تسعى بريطانيا من خلال الحضور الثقافي إلى تهيئة بيئة اجتماعية وسياسية تساعد على حماية مصالحها الاقتصادية وتعزيز علاقاتها السياسية مع العراق، حيث تُستخدم الثقافة بوصفها مدخلاً لدعم النفوذ السياسي وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري، (بلقزيز، 2012، ص214) ولذلك، فإن الأهداف الثقافية البريطانية تجاه العراق بعد

2003 لم تكن منفصلة عن بقية أهداف السياسة الخارجية، بل شكلت جزءاً من استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز النفوذ البريطاني وترسيخ حضوره طويل الأمد في العراق. وبناءً على ما تقدم، يتضح أن السلوك السياسي الخارجي لبريطانيا تجاه العراق بعد عام 2003 قام على مجموعة من الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية المتداخلة، التي ارتبطت بطبيعة المصالح البريطانية وتحولات البيئة الدولية والإقليمية، كما أن أهداف هذا السلوك اتسمت باستمرار الارتباط الوثيق بالاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي انعكس على طبيعة الدور البريطاني وحدود تأثيره في مسار التطورات السياسية والأمنية داخل العراق ويمكن اجمال هذه الأهداف من حيث المضمون والاداة والمؤشر في الجدول ادناه:

جدول (1) أهداف السلوك البريطاني تجاه العراق

مؤشر/دليل من البحث	الأداة المرتبطة	المضمون	الهدف
الحوار الاستراتيجي 2023 ؛ التعاون الأمني	الدبلوماسية، التدريب، تبادل المعلومات، الحوار الاستراتيجي	دعم الاستقرار والسيادة والتعاون الأمني ومكافحة الإرهاب	سياسي وأمني
عقود الطاقة، اتفاقيات 2025	العقود، المنتديات، الاستثمار، الشركات التجارية	تعزيز التجارة والاستثمار وحضور الشركات وأمن الطاقة	اقتصادي وتجاري
برامج التعليم والتبادل كما يعرضها البحث	المنح، التعاون الأكاديمي، البرامج الثقافية	توظيف التعليم واللغة والتبادل الثقافي والقوة الناعمة	ثقافي ومعرفي

المصدر: الحدود من اعداد الباحث.

ثانياً: مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق

تتسم عملية صنع القرار السياسي الخارجي في بريطانيا بطابع مؤسساتي معقد يقوم على تداخل أدوار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في توجيه السياسة الخارجية وصياغة توجهاتها العامة، فعلى الرغم من أن النظام السياسي البريطاني يقوم على مبدأ المسؤولية الوزارية الجماعية ضمن إطار النظام البرلماني، فإن الواقع العملي يشير إلى تزايد تأثير المؤسسة التنفيذية، ولاسيما رئيس الوزراء، في إدارة ملفات السياسة الخارجية والأمن القومي، خصوصاً في القضايا ذات الطابع الاستراتيجي مثل الملف العراقي بعد عام 2003، (Allen & Smith, 2003, p77) وقد تأثرت عملية صنع القرار السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق بجملة من المحددات الداخلية والخارجية، من أبرزها طبيعة التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتحولات التي

شهدها النظام الدولي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 ، فضلاً عن المصالح الاقتصادية والأمنية البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، كما أسهمت المؤسسات غير الرسمية، مثل مراكز التفكير والشركات النفطية ووسائل الإعلام، في التأثير على توجهات السياسة البريطانية تجاه العراق، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، (Hill, 2003, p138) وانطلاقاً من ذلك، يمكن تقسيم المؤسسات المؤثرة في صنع القرار السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق إلى مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية، وذلك على النحو الآتي:

1: المؤسسات الرسمية:

- أ. رئيس الوزراء البريطاني: يُعد رئيس الوزراء البريطاني الفاعل الرئيس في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، نظراً لما يتمتع به من صلاحيات واسعة داخل النظام السياسي البريطاني، إذ يتولى قيادة الحكومة والإشراف على رسم التوجهات العامة للسياسة الخارجية والأمنية، فضلاً عن دوره في تنسيق عمل الوزارات والمؤسسات المعنية بالشؤون الدولية (Theakston, 1999, p114) وتبرز أهمية رئيس الوزراء في السياسة الخارجية البريطانية نتيجة ارتباط العديد من القرارات الخارجية بالصلاحيات التنفيذية المرتبطة بالتاج البريطاني، لاسيما ما يتعلق بإدارة العلاقات الدولية واستخدام القوة العسكرية، وقد ظهر هذا الدور بصورة واضحة خلال مرحلة الحرب على العراق عام 2003 ، إذ أدى رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بليز دوراً محورياً في قرار المشاركة العسكرية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، مستنداً إلى طبيعة العلاقة الخاصة التي تربط بريطانيا بواشنطن (Seldon, 2005, p412) كما يرى عدد من الباحثين أن السياسة الخارجية البريطانية شهدت تزايداً ملحوظاً في مركزية القرار داخل مكتب رئيس الوزراء، ولاسيما في القضايا الأمنية والعسكرية، الأمر الذي جعل دور رئيس الوزراء أكثر تأثيراً من المؤسسات الأخرى في إدارة الملفات الخارجية، بما فيها الملف العراقي، (Smith & Hadfield, 2016, p201) واستمر هذا الدور بعد عام 2003 من خلال إشراف رؤساء الحكومات البريطانية المتعاقبة على ملفات التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي مع العراق، فضلاً عن إدارة المواقف البريطانية تجاه القضايا المرتبطة بمكافحة الإرهاب والطاقة والاستقرار الإقليمي.
- ب. مجلس الوزراء واللجان الوزارية: يمثل مجلس الوزراء المؤسسة الرسمية العليا لصنع القرار في بريطانيا، إذ يضم كبار الوزراء المسؤولين عن إدارة الوزارات الرئيسية، ويتولى مناقشة القضايا المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية والأمن القومي، (Dunleavy, 2009, p95) وعلى الرغم من تنامي دور رئيس الوزراء، فإن مجلس الوزراء ما يزال يشكل الإطار المؤسسي الذي تُناقش داخله القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالسياسة الخارجية، بما في ذلك القرارات المرتبطة بالعراق، لاسيما ما يتعلق بالمشاركة العسكرية والتعاون الأمني والسياسي، (Cabinet Office, 2011, p44) كما تؤدي اللجان الوزارية دوراً

مهماً في عملية صنع القرار، ولاسيما مجلس الأمن القومي البريطاني الذي أسس عام 2010 بهدف تعزيز التنسيق بين المؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية في إدارة التهديدات الدولية، (House of Commons Defence Committee, 2011, p17)، وقد اضطلع مجلس الأمن القومي بدور مهم في متابعة تطورات الوضع العراقي، خصوصاً خلال مرحلة الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، من خلال تنسيق التعاون بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والأجهزة الاستخباراتية البريطانية، فضلاً عن تقييم المخاطر الأمنية المرتبطة بالإرهاب والهجرة غير الشرعية (UK Government, 2015, p21).

ج. وزارة الخارجية البريطانية: تُعد وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية البريطانية (FCDO) من المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية البريطانية وإدارة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، إذ تضطلع بدور مهم في تقديم المشورة السياسية للحكومة، وإدارة البعثات الدبلوماسية، ومتابعة القضايا الإقليمية والدولية، (Hill, 2003, p142) وفيما يتعلق بالعراق، فقد قامت وزارة الخارجية البريطانية بدوراً محورياً في إدارة العلاقات السياسية والدبلوماسية بعد عام 2003، من خلال السفارة البريطانية في بغداد، والمشاركة في جلسات الحوار الاستراتيجي العراقي - البريطاني، فضلاً عن دعم برامج الاستقرار وإعادة الإعمار والتعاون الاقتصادي والأمني، (وزارة الخارجية البريطانية، 2023، <https://www.gov.uk/government/news>)، كما أسهمت الوزارة في تنسيق التعاون الثنائي في مجالات مكافحة الإرهاب والطاقة والهجرة غير الشرعية، بما يعكس طبيعة المصالح البريطانية في العراق بعد عام 2003. (Smith & Hadfield, 2016, p214).

د. وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية: تمثل وزارة الدفاع البريطانية والأجهزة الأمنية والاستخباراتية أحد المرتكزات الأساسية في صنع القرار السياسي الخارجي، ولاسيما في القضايا المتعلقة بالأمن القومي والتدخلات العسكرية ومكافحة الإرهاب، (Clarke, 2001, p221) وقد برز دور هذه المؤسسات بصورة واضحة في السياسة البريطانية تجاه العراق بعد عام 2003، سواء خلال مرحلة الاحتلال العسكري، أم خلال مرحلة الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي بعد عام 2014، فقد اضطلعت وزارة الدفاع البريطانية بإدارة العمليات العسكرية البريطانية داخل العراق، والمشاركة في تدريب القوات العراقية وتقديم الدعم اللوجستي والعسكري ضمن إطار التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، (UK Parliament, 2024, p8)، أما الأجهزة الاستخباراتية البريطانية، ولاسيما جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6)، فقد أدى دوراً مهماً في تقديم التقديرات والمعلومات المتعلقة بالأوضاع السياسية والأمنية داخل العراق، الأمر الذي انعكس على طبيعة القرارات البريطانية تجاهه (Aldrich, 2010, p317).

هـ. البرلمان البريطاني: يؤدي البرلمان البريطاني دوراً مهماً في مراقبة السياسة الخارجية ومساءلة الحكومة بشأن قراراتها المتعلقة بالعلاقات الدولية والتدخلات العسكرية، وذلك من خلال المناقشات البرلمانية واللجان المتخصصة، ولاسيما لجنة الشؤون الخارجية ولجنة الدفاع (Norton, 2013, p164) فقد شهدت السياسة البريطانية تجاه العراق نقاشات واسعة داخل البرلمان البريطاني، خصوصاً بعد تصاعد الانتقادات المتعلقة بالحرب على العراق وملف أسلحة الدمار الشامل العراقية، الأمر الذي أدى إلى تنامي الضغوط السياسية والإعلامية على الحكومة البريطانية ، (UK Parliament, 2023, p2) ، كما عزز صدور تقرير لجنة تشيلكوت عام 2016 من الدور الرقابي للبرلمان على السياسة الخارجية، إذ انتقد التقرير آليات اتخاذ القرار المتعلقة بالحرب على العراق، وعدّ أن الحكومة البريطانية لم تستند إلى تقديرات دقيقة بشأن الأوضاع العراقية قبل الحرب. (لجنة التحقيق بشأن العراق، 2019 ، ص 60) ويمكن تلخيص دور الفاعلين أو المؤسسات الرسمية في صنع القرار السياسي الخارجي بالجدول الآتي:

جدول (2)

المؤسسات الرسمية وصنع القرار السياسي الخارجي

الفاعل/المؤسسة	الوظيفة في صنع القرار	الصلة بالعراق
رئيس الوزراء	تحديد التوجهات العامة والتنسيق والقرارات الاستراتيجية	القرار العسكري 2003 وإدارة ملفات التعاون اللاحقة
مجلس الوزراء واللجان الوزارية	التنسيق وصنع القرار الجماعي وتقييم المخاطر	الأمن القومي والحرب على داعش والتعاون الحكومي
وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية	الدبلوماسية وتنفيذ السياسة وإدارة العلاقات	السفارة والحوار الاستراتيجي والتعاون الثنائي
وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية	التدخل العسكري والتدريب والاستخبارات	العمليات والتدريب ومكافحة الإرهاب
البرلمان	الرقابة والمساءلة والمناقشات واللجان	الحرب على العراق والرقابة على العمل العسكري والخارجي

المصدر: الجدول من اعداد الباحث.

2: المؤسسات غير الرسمية:

أ. مراكز التفكير والدراسات الاستراتيجية: تؤدي مراكز التفكير والدراسات الاستراتيجية دوراً مهماً في

التأثير على السياسة الخارجية البريطانية من خلال تقديم الدراسات والتقديرات والتحليلات المتعلقة بالقضايا الدولية والإقليمية، إذ تسهم هذه المراكز في توجيه النقاشات السياسية وصياغة التصورات المرتبطة بالأمن القومي والسياسة الخارجية، (McGann, 2007, p31) ومن أبرز المراكز المؤثرة في السياسة البريطانية تجاه العراق كل من المعهد الملكي للشؤون الدولية (Chatham House)، الذي انشئ مبادرة تحت عنوان مبادرة العراق بوصفها مبادرة بحثية وسياساتية مستمرة ولها مؤتمر سنوي ضمن برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Chatham House, 2026)، والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، والمعهد الملكي للخدمات المتحدة (RUSI)، إذ قدمت هذه المؤسسات دراسات وتقديرات متعددة بشأن الأوضاع السياسية والأمنية في العراق بعد عام 2003 فضلاً عن مستقبل الدور البريطاني في الشرق الأوسط، (Hill & Beadle, 2014, p67) كما تسهم هذه المراكز في التأثير غير المباشر على صانع القرار من خلال الندوات والتقارير الدورية والاستشارات المقدمة للحكومة والبرلمان ووسائل الإعلام البريطانية.

ب. الشركات النفطية والاستثمارية: تمثل الشركات النفطية والاستثمارية البريطانية أحد الفواعل غير الرسمية المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية البريطانية تجاه العراق، لاسيما في ظل الأهمية الاستراتيجية التي يمثلها قطاع الطاقة بالنسبة للمصالح البريطانية، (Gamble, 2003, p184) وفي هذا السياق، أدت شركات مثل (BP) (شل) دوراً مهماً في تعزيز العلاقات الاقتصادية البريطانية - العراقية، من خلال الاستثمارات النفطية ومشاريع تطوير الحقول النفطية العراقية، الأمر الذي انعكس على توجهات السياسة البريطانية الرامية إلى ضمان استمرار حضور الشركات البريطانية في السوق العراقية، (المسعودي، 2025، ص 68) كما ترتبط مصالح هذه الشركات بمسألة الأمن والاستقرار داخل العراق، وهو ما يدفعها إلى ممارسة تأثير غير مباشر على صانع القرار البريطاني فيما يتعلق بالسياسات الأمنية والاقتصادية تجاه العراق.

ج. وسائل الإعلام والرأي العام: تلعب وسائل الإعلام البريطانية دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام والتأثير على توجهات السياسة الخارجية، لاسيما في القضايا المرتبطة بالحروب والتدخلات العسكرية، (Street, 2011, p 96) وقد كان للإعلام البريطاني دور بارز في تغطية الحرب على العراق والانتقادات التي رافقتها، فضلاً عن دوره في الكشف عن الإشكاليات المرتبطة بملف أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي أسهم في زيادة الضغوط السياسية على الحكومة البريطانية بعد عام 2003، (McNair, 2017, p 211) كما أسهم الرأي العام البريطاني، ولاسيما بعد تزايد الخسائر البشرية والانتقادات المتعلقة بالحرب، في دفع الحكومات البريطانية المتعاقبة إلى تقليص الانخراط العسكري المباشر داخل العراق، والتركيز بصورة أكبر على الجوانب الدبلوماسية والأمنية غير المباشرة. (Kettell, 2010, p 73).

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن عملية صنع القرار السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق تتسم بطابع مؤسساتي تتداخل فيه أدوار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في توجيه السياسة الخارجية وصناعة القرار، وعلى الرغم من أن المؤسسات التنفيذية، ولاسيما رئيس الوزراء، تمثل الفاعل المهمة في السياسة الخارجية البريطانية، فإن المؤسسات غير الرسمية، مثل مراكز التفكير والشركات النفطية ووسائل الإعلام، تؤدي دوراً مهماً في التأثير على توجهات السياسة البريطانية تجاه العراق، الأمر الذي يعكس الطبيعة المركبة لعملية صنع القرار السياسي الخارجي في بريطانيا بعد عام 2003، ويمكن تلخيص أدوار المؤسسات غير الرسمية وفقاً للجدول أدناه:

جدول (3)

المؤسسات غير الرسمية وصنع القرار السياسي الخارجي

الصلة بالسلوك تجاه العراق	مجال التأثير	الفاعل غير الرسمي
تحليل العراق والأمن الإقليمي والدور البريطاني	إنتاج المعرفة والتقديرات والتأثير في النقاش العام	مراكز التفكير والدراسات
الاستثمار وعقود تطوير الحقول وحماية بيئة الأعمال	المصالح الاقتصادية والطاقة	الشركات النفطية والاستثمارية
تغطية الحرب وتقييم نتائجها والضغط على الحكومات	تشكيل النقاش والضغط السياسي	وسائل الإعلام والرأي العام
النقاش حول الحرب والعلاقة مع الولايات المتحدة وتقييم السياسات الخارجية	المنافسة الانتخابية وتشكيل المواقف البرلمانية والحكومية	الأحزاب السياسية

ثالثاً: آليات السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق.

اعتمدت بريطانيا بعد عام 2003 مجموعة من الآليات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية في إدارة سلوكها السياسي الخارجي تجاه العراق، وذلك في إطار سعيها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية المرتبطة بالأمن والطاقة والنفوذ السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وقد تميزت هذه الآليات بالتنوع والتداخل، إذ لم يقتصر السلوك البريطاني على استخدام الأدوات السياسية أو العسكرية التقليدية، وإنما امتد ليشمل أدوات القوة الناعمة والتأثير الاقتصادي والثقافي والإعلامي، كما ارتبطت هذه الآليات بطبيعة التحولات الدولية والإقليمية التي شهدتها مرحلة ما بعد عام 2003، لاسيما تصاعد التهديدات الأمنية المرتبطة بالإرهاب، والتحولات التي

شهدتها السياسة البريطانية بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن استمرار التنسيق الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة ملفات الشرق الأوسط، (وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية، 2023) وانطلاقاً من ذلك، يمكن تحديد أبرز آليات السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق على النحو الآتي:

1 الآليات السياسية: تمثل الآليات السياسية أحد أبرز الأدوات التي اعتمدتها بريطانيا في إدارة علاقاتها مع العراق بعد عام 2003، إذ سعت من خلالها إلى تعزيز حضورها السياسي والدبلوماسي، ودعم مصالحها الاستراتيجية فيه، (Hill, 2003, p201) وقد تمثلت هذه الآليات في تطوير العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، عبر الزيارات الرسمية المتبادلة، إذ استضافت بريطانيا رؤساء الوزراء العراقيين والعديد من الوزراء وكان آخرها الحوار الاستراتيجي العراقي - البريطاني، فضلاً عن توقيع الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالتعاون السياسي والأمني والاقتصادي، (وزارة الخارجية البريطانية، 2023)، كما عملت بريطانيا على دعم العملية السياسية في العراق من خلال مساندة بناء المؤسسات الحكومية ودعم برامج الاستقرار والإصلاح الإداري، فضلاً عن تقديم المشورة الفنية والدبلوماسية للحكومات العراقية المتعاقبة، (Allen & Smith, 2012, p96) وفي الإطار ذاته، سعت بريطانيا إلى توظيف عضويتها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى لدعم توجهاتها السياسية تجاه العراق، ولاسيما فيما يتعلق بملفات الأمن ومكافحة الإرهاب والاستقرار الإقليمي، (Smith & Hadfield, 2016, p233) ولاسيما قرار مجلس الأمن المتعلق بتشكيل فريق التحقيق بجرائم تنظيم داعش الإرهابي، (مجلس الأمن، القرار 2379، 2017)، كما ارتبطت الآليات السياسية البريطانية بطبيعة التحالف الاستراتيجي مع الولايات

المتحدة الأمريكية، إذ غالباً ما جاءت المواقف البريطانية تجاه العراق منسجمة مع التوجهات الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي انعكس على طبيعة الدور البريطاني وحدود استقلاليته السياسية (Seldon, 2005, p 417).

2: الآليات الاقتصادية: تحظى الآليات الاقتصادية بموقع محوري في السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003 لاسيما في ظل سعي بريطانيا إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي وضمان مصالحها المرتبطة بالطاقة والاستثمارات والأسواق الخارجية (UK Government, 2021, p 29) وقد تمثلت هذه الآليات في تشجيع الاستثمارات البريطانية داخل العراق حيث عقدت العديد من المنتديات والمؤتمرات مثل مؤتمر الاستثمار في العراق (لندن 2009) حيث ركزت على قطاعات النفط والطاقة والاتصالات والبنى التحتية، فضلاً عن دعم الشركات البريطانية العاملة في السوق العراقية، (Gamble, 2003, p184) وفي هذا السياق، ادت الشركات النفطية البريطانية، ولاسيما شركة BP، دوراً مهماً في تعزيز الحضور الاقتصادي البريطاني داخل

العراق، من خلال عقود تطوير الحقول النفطية ومشاريع الطاقة، الأمر الذي جعل البعد الاقتصادي أحد المرتكزات الأساسية في العلاقات العراقية - البريطانية. (المسعودي، 2025 ، ص24) كما استخدمت بريطانيا المساعدات الاقتصادية وبرامج التنمية وإعادة الإعمار بوصفها أدوات لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي داخل العراق، لاسيما في مرحلة ما بعد الحرب على تنظيم داعش الإرهابي، (مركز البيان للتخطيط والدراسات، 2015 ص11-10) ومن جهة أخرى، سعت بريطانيا إلى توظيف العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق ضمن استراتيجيتها الأوسع المرتبطة برؤية (بريطانيا العالمية) بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي، إذ أصبحت الأسواق الخارجية، ومنها السوق العراقية، تمثل أهمية متزايدة بالنسبة للاقتصاد البريطاني (UK Government, 2023). p34)

3: الآليات الاتصالية والإعلامية: تُعد الآليات الاتصالية والإعلامية من الأدوات المهمة التي اعتمدتها بريطانيا في توجيه سلوكها السياسي الخارجي تجاه العراق، وذلك في إطار سعيها إلى التأثير على الرأي العام، وتعزيز صورتها الدولية، وتبرير سياساتها الخارجية، (Street, 2011, p101) وقد تمثلت هذه الآليات في استخدام وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية، والبيانات الدبلوماسية، والمؤتمرات الصحفية، فضلاً عن الأنشطة الإعلامية المرتبطة بالسفارة البريطانية في بغداد والمؤسسات الحكومية البريطانية، (سفارة العراق في لندن، 2026 ص67) كما لعب الإعلام البريطاني دوراً مهماً في تغطية التطورات السياسية والأمنية في العراق، سواء خلال مرحلة الحرب على العراق، أم خلال الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، الأمر الذي أسهم في تشكيل الرأي العام البريطاني تجاه السياسة الحكومية البريطانية المتعلقة بالعراق، (McNair, 2017, p214) ومن جهة أخرى، سعت بريطانيا إلى توظيف الدبلوماسية الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي بوصفها أدوات للتأثير السياسي والإعلامي، ولاسيما في ظل تطور وسائل الاتصال الحديثة وتزايد أهمية الإعلام الرقمي في العلاقات الدولية، (Cull, 2009, p19) كما ارتبطت الآليات الإعلامية بمحاولة تحسين صورة بريطانيا داخل العراق بعد الانتقادات التي واجهتها نتيجة مشاركتها في الحرب عام 2003 ، إذ ركزت الخطابات الإعلامية البريطانية على دعم الاستقرار والتنمية والتعاون الثنائي مع العراق (Kettell, 2010, p88) .

4: الآليات الثقافية: تمثل الآليات الثقافية أحد الأبعاد المهمة في السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003 ، إذ سعت بريطانيا إلى توظيف الثقافة والتعليم بوصفهما أدوات للقوة الناعمة بهدف تعزيز نفوذها وبناء علاقات طويلة الأمد مع المجتمع العراقي، وقد تمثلت هذه الآليات في دعم برامج تعليم اللغة الإنجليزية، والتعاون الأكاديمي بين الجامعات العراقية والبريطانية، فضلاً عن برامج المنح الدراسية والتبادل الثقافي، (Crystal, 2003, p122) كما اضطلعت المؤسسات الثقافية البريطانية، ولاسيما المجلس الثقافي البريطاني (British Council) بدور مهم في تعزيز الحضور الثقافي البريطاني داخل العراق، من خلال تنظيم

البرامج التعليمية والثقافية والتدريبية، ودعم المبادرات الشبابية والتعليمية، (بونيش، 2023 ، ص11) ومن جهة أخرى، هدفت الآليات الثقافية البريطانية إلى تحسين صورة بريطانيا داخل العراق بعد عام 2003 ، عبر التركيز على خطاب التعاون الثقافي والتموي بدلاً من الخطاب العسكري، الأمر الذي يعكس توظيف الثقافة بوصفها أداة من أدوات السياسة الخارجية البريطانية، (Cull, 2009, p25) كما ارتبطت الآليات الثقافية بالأهداف السياسية والاقتصادية البريطانية، إذ أسهمت في تهيئة بيئة اجتماعية وثقافية أكثر تقبلاً للحضور البريطاني داخل العراق، فضلاً عن دعم العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين (Hill & Beadle, 2014, p73).

بناءً على ما تقدم، يتضح أن السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003 اعتمد على مجموعة متداخلة من الآليات السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية، هدفت إلى تعزيز النفوذ البريطاني وحماية مصالحه الاستراتيجية في العراق ومنطقة الشرق الأوسط. كما يعكس هذا التداخل بين أدوات القوة الصلبة والناعمة طبيعة المقاربة البريطانية الحديثة في إدارة علاقاتها الخارجية، ولا سيما في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية بالنسبة لبريطانيا.

إن تحليل السلوك السياسي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003 يقتضي تجاوز المقاربات الأحادية، واعتماد إطار تفسيري مركّب يجمع بين الواقعية والليبرالية في العلاقات الدولية، فالمشاركة البريطانية في الحرب التي أدت إلى إسقاط نظام صدام حسين، بقيادة حكومة توني بليز، لا يمكن قراءتها بمعزل عن حسابات القوة والمكانة الدولية. وفق المنظور الواقعي، سعت بريطانيا إلى تثبيت موقعها كحليف استراتيجي رئيسي للولايات المتحدة، والحفاظ على دورها كفاعل مؤثر في النظام الدولي بعد الحرب الباردة. كما أن انخراطها في العراق يعكس إدراكاً لأهمية المنطقة من الناحية الجيوسياسية والطاقوية، حيث يشكّل الخليج أحد أهم مراكز الثقل في معادلات الأمن الدولي. وعليه، يمكن تفسير هذا السلوك باعتباره استجابة لمنطق المصلحة القومية وتعزيز النفوذ وضمان الوصول إلى الموارد الحيوية، غير أن الاقتصار على التفسير الواقعي لا يقدم صورة مكتملة. فقد اقترنت السياسة البريطانية بخطاب ليبرالي مكثّف تمحور حول نشر الديمقراطية، وبناء مؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الإرهاب ضمن إطار تعاون دولي. وقد تجسّد هذا البعد في دعم العملية السياسية العراقية، والمساهمة في إعادة بناء الأجهزة الأمنية، والانخراط في جهود التحالف الدولي ضد تنظيم داعش بعد عام 2014. يعكس هذا التوجه رؤية ليبرالية ترى في الاستقرار المؤسسي والتعاون الدولي وسيلة لتحقيق الأمن الجماعي.

إن التفاعل بين هذين البعدين يكشف أن السلوك البريطاني لم يكن مجرد انعكاس لمصالح مادية صرفة، ولا ترجمة مثالية لقيم ديمقراطية، بل نتاج توازن بين اعتبارات القوة والشرعية. فالخطاب الليبرالي وفّر غطاءً معيارياً وأخلاقياً للتدخل، في حين شكّلت المصالح الاستراتيجية الإطار الحاكم لاتجاهاته العامة. ومن ثم، فإن المقاربة

التوليفية التي تجمع بين الواقعية والليبرالية تمكّن من فهم أكثر دقة لتعقيد السياسة الخارجية البريطانية تجاه العراق، بوصفها سياسة تتحرك في فضاء تتداخل فيه القوة بالمبدأ، والمصلحة بالقيمة.

وفي هذا السياق ندرج ادناه، جدول بطبيعة اليات السلوك السياسي البريطاني تجاه العراق

جدول (4) تحليل اليات السلوك السياسي البريطاني تجاه العراق

المحصلة التحليلية	المثال في البحث	الآلية/الأداة	الهدف
استمرار الانخراط السياسي مع خفض كلفة التدخل المباشر	الحوار الاستراتيجي والشركة	الدبلوماسية والحوار والاتفاقيات	التأثير السياسي والاستقرار
استعادة الانخراط الأمني وفق تهديد محدد	التحالف ضد داعش والتعاون الأمني	القوة العسكرية والتدريب والاستخبارات	الأمن ومكافحة الإرهاب
ترسيخ المصالح الاقتصادية كأحد دوافع الاستمرار	قطاع الطاقة والمشروعات التجارية	التجارة والاستثمار والعقود	المصالح الاقتصادية والطاقة
استخدام القوة الناعمة إلى جانب الأدوات الصلبة	البرامج الثقافية والاتصالية	الإعلام والثقافة والتعليم	الصورة والنفوذ طويل الأمد

المصدر: الجدول من اعداد الباحث.

وفي المحصلة النهائية يمكن القول، ان طبيعة النمط السلوكي البريطاني شهد العديد من التحولات باختلاف المراحل الزمنية التي مرت بها العلاقات العراقية - البريطانية بعد 2003، يمكن تلخيصها في اطار الجدول ادناه:

جدول (6)

النمط السلوكي البريطاني تجاه العراق

أبرز الأدوات	النمط السلوكي البريطاني	السياق الغالب	المرحلة
القوة العسكرية، الدبلوماسية، دعم العملية السياسية	انخراط عسكري وسياسي مباشر	الحرب والاحتلال وإعادة بناء النظام السياسي	2003-2010

2011-2014	خفض الوجود العسكري وتغيير البيئة الأمنية	إعادة ضبط الانخراط نحو الدبلوماسية والأمن	التعاون السياسي والأمني، المساعدات
2014-2020	صعود داعش والتهديد الإرهابي	عودة الانخراط العسكري ضمن التحالف الدولي	العمليات، التدريب، الاستخبارات
2021-الوقت الراهن	بريطانيا العالمية والبريكست والتنافس الدولي	تعزيز الشراكة متعددة الأدوات	الحوار الاستراتيجي، الاقتصاد والطاقة، الأمن، الثقافة

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

شكل العراق بعد عام 2003 أحد المحاور المهمة في السياسة الخارجية البريطانية تجاه منطقة الشرق الأوسط، نتيجة ما يتمتع به من أهمية جيواستراتيجية واقتصادية وأمنية، فضلاً عن تأثيره في توازنات القوى الإقليمية والدولية، وقد سعت بريطانيا، في إطار التحولات التي شهدتها النظام الدولي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، ثم بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، إلى إعادة صياغة سلوكها السياسي الخارجي تجاه العراق بما ينسجم مع متطلبات حماية مصالحها الاستراتيجية وتعزيز دورها الدولي.

وقد أظهر البحث أن السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003 لم يكن قائماً على بعدٍ واحد، بل اتسم بالتعدد والتداخل بين الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، إذ سعت بريطانيا إلى توظيف أدوات القوة الصلبة والناعمة معاً من أجل ترسيخ حضورها في العراق، والحفاظ على نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما في ظل تصاعد التنافس الدولي بين القوى الكبرى.

كما بين البحث أن المؤسسات الرسمية البريطانية، وفي مقدمتها رئيس الوزراء ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع، أدت الدور الأبرز في صياغة السياسة البريطانية تجاه العراق، في حين أسهمت المؤسسات غير الرسمية، مثل مراكز التفكير والشركات النفطية ووسائل الإعلام، في التأثير على اتجاهات هذه السياسة وتحديد أولوياتها.

وقد انعكس ذلك في طبيعة الآليات التي استخدمتها بريطانيا في العراق، والتي شملت الانخراط السياسي والدبلوماسي، والتعاون الأمني والعسكري، والاستثمارات الاقتصادية، فضلاً عن النشاط الثقافي والإعلامي، وفي الوقت نفسه، كشف البحث أن السلوك البريطاني تجاه العراق ظل مرتبطاً بدرجة كبيرة بالتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي حدّ من استقلالية القرار البريطاني في كثير من القضايا المتعلقة بالعراق، وجعل السياسة البريطانية تتحرك غالباً ضمن الإطار العام للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

وعلى الرغم من أن بريطانيا سعت إلى تقديم نفسها بوصفها شريكاً داعماً للاستقرار والتنمية وإعادة بناء المؤسسات العراقية، فإن طبيعة السلوك البريطاني ظلت محكومة بمنطق المصلحة الاستراتيجية، ولا سيما في مجالات الطاقة والأمن ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وهو ما يعكس استمرار الطابع البراغماتي للسياسة الخارجية البريطانية تجاه العراق، وقد خلصت الدراسة الى مجموعة استنتاجات وكالاتي:

1. إن السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003 اتسم بالطابع البراغماتي القائم على حماية المصالح الاستراتيجية البريطانية أكثر من كونه سياسة قائمة على اعتبارات قيمية أو أخلاقية.
2. يمثل التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية أحد المحددات المهمة في توجهات السياسة البريطانية تجاه العراق، الأمر الذي انعكس على محدودية استقلالية القرار البريطاني.
3. تحتل الاعتبارات الاقتصادية، ولا سيما أمن الطاقة والاستثمارات النفطية، موقعاً مركزياً في السياسة البريطانية تجاه العراق بعد عام 2003 تسهم التهديدات الأمنية، خصوصاً الإرهاب والهجرة غير الشرعية، في تعزيز الانخراط البريطاني الأمني والاستخباري في العراق.
4. تعتمد بريطانيا على مزيج من أدوات القوة الصلبة والناعمة في إدارة علاقاتها مع العراق، من خلال الجمع بين الأدوات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية.
5. تؤدي المؤسسات التنفيذية البريطانية، ولا سيما رئيس الوزراء، دوراً محورياً في صياغة السياسة الخارجية تجاه العراق، مقابل دور رقابي وتشريعي مؤثر مع بقاء المبادرة التنفيذية بارزة في السياسة الخارجية في التأثير المباشر على القرار الخارجي.
6. تمارس المؤسسات غير الرسمية، مثل الشركات النفطية ومراكز التفكير ووسائل الإعلام، تأثيراً مهماً في توجيه السياسة البريطانية تجاه العراق بما يخدم المصالح الاقتصادية والاستراتيجية البريطانية.
7. تسعى بريطانيا بعد البريكسيت إلى توسيع حضورها الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط، وكان العراق أحد المجالات المهمة ضمن هذا التوجه.
8. يرتبط النشاط الثقافي والإعلامي البريطاني في العراق بمحاولة تحسين صورة بريطانيا بعد مشاركتها في الحرب عام 2003، وتوظيف القوة الناعمة لتعزيز النفوذ طويل الأمد في العراق.
9. يتسم السلوك البريطاني تجاه العراق بمرونة عالية في التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية، ولا سيما ما يتعلق بالحرب ضد تنظيم داعش وتصاعد التنافس الدولي في المنطقة.

كما يوصي الباحث بالاتي:

1. ضرورة اعتماد العراق سياسة خارجية متوازنة تجاه بريطانيا تقوم على مبدأ تحقيق المصالح المتبادلة، بعيداً عن الانخراط في محاور دولية أو إقليمية متصارعة.
2. أهمية توظيف الانفتاح البريطاني على العراق بعد البريكسيت بما يخدم المصالح الاقتصادية العراقية، ولاسيما في مجالات الاستثمار والطاقة والبنى التحتية ونقل التكنولوجيا.
3. تعزيز قدرة المؤسسات العراقية التفاوضية في التعامل مع الشركات البريطانية، بما يضمن حماية المصالح الوطنية العراقية وتحقيق أعلى قدر من المكاسب الاقتصادية.
4. ضرورة الاستفادة من الخبرات البريطانية في مجالات التعليم والتدريب وبناء المؤسسات، مع الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية العراقية.
5. تعزيز التعاون الأمني والاستخباري مع بريطانيا في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ضمن إطار احترام السيادة العراقية وعدم تحويل العراق إلى ساحة للصراعات الدولية.
6. أهمية تنويع الشراكات الدولية العراقية وعدم حصر التعاون الخارجي بطرف دولي واحد، بما يعزز استقلالية القرار السياسي العراقي.
7. ضرورة تطوير الأداء الدبلوماسي العراقي تجاه بريطانيا عبر بناء قنوات تواصل مؤسسية دائمة مع مراكز التفكير والبرلمان ووسائل الإعلام البريطانية، لما لها من تأثير في صناعة القرار السياسي الخارجي البريطاني.
8. تشجيع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية العراقية على توسيع التعاون العلمي والثقافي مع المؤسسات البريطانية بما يسهم في تطوير البحث العلمي وبناء الكفاءات العراقية.
9. العمل على توظيف الحوار الاستراتيجي العراقي . البريطاني بوصفه آلية لتعزيز التعاون الثنائي ومعالجة الملفات الخلافية بما يخدم الاستقرار الإقليمي والمصالح المشتركة.
10. ضرورة إدراك صانع القرار العراقي أن السياسة البريطانية تجاه العراق ستظل محكومة بمنطق المصلحة، الأمر الذي يتطلب بناء سياسة عراقية واقعية قادرة على إدارة العلاقات مع بريطانيا وفق مبدأ التوازن وتحقيق المنفعة المتبادلة.

المصادر

اولاً: الوثائق:

- سفارة جمهورية العراق / لندن، التقرير السنوي لعام 2025، (لندن: 2026).
- لجنة التحقيق بشأن العراق، شركاء في الجريمة الدور البريطاني في غزو العراق: الملخص التنفيذي لتقرير لجنة تشليكات للتحقيق بشأن العراق، ترجمة طارق العاني، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019).
- مجلس الامن التابع للأمم المتحدة، قرار 2379 لسنة 2017.

- وزارة الخارجية والكونغرس البريطانية، بيان صحفي، بتاريخ 2023/7/4،

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:

- باسم راشد، ما بعد البريكست: السياسة الخارجية البريطانية تجاه منطقة الشرق الأوسطيين الاستمرارية والتغير، قضايا متخصصة، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، 2023).
- عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والهيمنة: دراسة في الفكر السياسي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
- فرزاد رمزاين بونيش، النهج البريطاني تجاه العراق، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023).
- مركز البيان للتخطيط والدراسات، سياسة المملكة المتحدة الخارجية تجاه العراق، (بغداد: 2015).

ثالثاً: البحوث والدوريات:

- احمد خميس ومحمد الطيار، بريطانيا والبريكست الخشن (التداعيات المستقبلية)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 11، (جامعة الإسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، 2021).
- حسين مشنت ال شبانة، العلاقات العراقية البريطانية رؤية في الافاق الاستراتيجية، مجلة قضايا سياسية، المجلد 2018، العدد 52 (جامعة النهدين: كلية العلوم السياسية، 2018).
- علي رسول المسعودي، مكانة العراق في المدرك الاستراتيجي البريطاني وافاقها المستقبلية، بحث ترقية غير منشور، (بغداد: وزارة الخارجية العراقية - معهد الخدمة الخارجية، 2025).

رابعاً: الانترنت:

- شبكة المعلومات الدولية، بتاريخ 2026/2/2 على الرابط التالي:

https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/news-and-insights/press-releases/bp-and-iraq-finalize-contract-for-kirkuk-redevelopment.pdf?utm_source=chatgpt.com

Document:

- Cabinet Office, The Cabinet Manual, 1st ed. (London: Cabinet Office, 2011).
- Foreign, Commonwealth & Development Office, Second UK-Iraq Strategic Dialogue, 2023.
- Government of UK, Global Britain in a competitive age The Integrated Review of Security, Defence, Development and Foreign Policy (London: 2021),
- House of Commons Defence Committee, The Strategic Defence and Security Review, 1st ed. (London: House of Commons, 2011).
- UK Government, National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review, 1st ed. (London: HM Government, 2015).
- UK Parliament, Military Action: Parliament's Role, 1st ed. (London: House of Commons Library, 2024).
- UK Parliament, The Two-House System, 1st ed. (London: UK Parliament, 2023)

Books

- Alberto Rizzi, Markets, Migrants, Microchips: European power in a world of Demographic change, European council on foreign relations, internet, date 8/6/2025 link: <https://ecfr.eu>
- Andrew Gamble, Between Europe and America: The Future of British Politics, 1st ed. (London: Palgrave Macmillan, 2003),.
- Anthony Seldon, Blair, 2nd ed. (London: Free Press, 2005).
- Brian McNair, News and Journalism in the UK, 6th ed. (London: Routledge, 2017).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

- Christopher Hill and Sarah Beadle, *The Art of Attraction: Soft Power and the UK's Role in the World*, 1st ed. (London: British Academy, 2014).
- Christopher Hill, *the National Interest in Question: foreign in Multicultural Societies*, (London: Oxford university press, 2013).
- Christopher Hill, *The Changing Politics of Foreign Policy*, 1st ed. (London: Palgrave Macmillan, 2003)
- David Allen and Michael Smith, *The British Foreign Policy Tradition*, 1st ed. (London: Routledge, 2012).
- David Crystal, *English as a Global Language*, 2nd ed., (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).
- James McGann, *Think Tanks and Policy Advice in the US*, 1st ed. (London: Routledge, 2007).
- John Street, *Mass Media, Politics and Democracy*, 2nd ed. (London: Palgrave Macmillan, 2011).
- Joseph S. Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, , 1st ed, (New York: PublicAffairs, 2004).
- Kevin Theakston, *Leadership in Whitehall*, 1st ed. (London: Macmillan, 1999).
- Mark Leonard, *Public Diplomacy*, 1st ed., (London: Foreign Policy Centre, 2002).
- Michael Clarke, *British Defence Since 1945*, 1st ed. (London: Routledge, 2001).
- Nicholas J. Cull, *Public Diplomacy: Lessons from the Past*, 1st ed., (Los Angeles: Figueroa Press, 2009).
- Patrick Dunleavy, *The British Cabinet System*, 2nd ed. (London: Palgrave Macmillan, 2009),
- Richard Aldrich, *GCHQ: The Uncensored Story of Britain's Most Secret Intelligence Agency*, 1st ed. (London: Harper Press, 2010).
- Simon Anholt, *Competitive Identity: The New Brand Management for Nations*, 1st ed, (London: Palgrave Macmillan, 2007).
- Steve Smith, Amelia Hadfield, and Tim Dunne, *Foreign Policy: Theories, Actors, Cases*, 3rd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2016),
- Steven Kettell, *Public Opinion and the Iraq War in Britain*, 1st ed. (Manchester: Manchester University Press, 2010).
- Philip Norton, *Parliament in British Politics*, 2nd ed. (London: Palgrave Macmillan, 2013).